

عمان: الاربعاء ٣ محرم سنة ١٣٩٥ هـ الموافق ١٥ كانون ثاني سنة ١٩٧٥م. العدد ٣ ٣ ٢ ٥ ٢

الفهرس

قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني	انون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٥
قانون معدل لقانون البنوك	انون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٥
نظام مراقبة الاعمال الاجنبية	ظسام رقسم (٤) لسنة ١٩٧٥
نظام كادر ضباط القوات المسلحة الاردنيسة	ظـــام رقـــم (٥) اسنة ١٩٧٥
نظام معدل لنظام الحدمة المدنية	لخسام رقسم (۲) لسنة ۱۹۷۰
·	لمسام رقــــم (۷) لسنة ١٩٧٥
	حرار رقسم (۱) لسنة ١٩٧٥
	قانون معدل لقانون البنوك نظام مراقبة الاعمال الاجنيية

المسالمة الفراط الفراط



نحق ولحسيق لللفائل للمستركظ للكرك المالانبرالها تميه

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤)من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراءبناريخ ١٩٧١/ ١٩٧٥

نصادق— بمقتضى المادة ٣١ من الدستور — على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره و وضعــــه مو ضع المتنفيذ المؤقت واضافته الى قو انين الدولة على اساس عر ضه علىمجلس الامة في اول أجمَاع يعقده.

قانونمؤقت رقم (٤)لسنة ١٩٧٥

قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني

المادة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٧٥) ويقر أ مع القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تــــاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يعدل ما جاء في المادة (٤٠) من القانون الاصلي بالغائبًا والاستعاضة عنها بما يلي : ــ

المادة ١٠ عــ

للبنك المركزي ان يمنح مؤسسات الاقر اض المتخصصة قروضاً لاجل لا يزيد على خمس سنوات بضمان اي من وثائق الالتمان التالية : __

- أ وثائق الاثنان المحررة في المملكة وخاصة الكمبيالات والاسناد والاقساط الناشئة عن المقروض التي منحتها المؤسسة المتخصصة المقترضة شريطة ان لا تزيد مدة استحقاق تلك الوثائق والقروض على سبع سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي .
- ب السندات الحكوميـــة شريطة ان لا تزيد مـــدة استحقاقها على عشر سنوات من تاريخ تقديمهـــا للبنك المركزي .
- بع -- سندات المؤسسات العامة المكفولة من قبل الحكومة والمطر وحة للاكتتاب العام ،شريطة ان لا تزيد
 مدة استحقاقها على عشر سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي .
 - المادة ٣ تعدل المادة (٤٤) من القانون الاصلي بالغاء الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بما يلي: –
- بالرغم مما ورد في اي قانون آخر وتحقيقاً للغايات المقصودة من هذا القانون للبنك المركزي ان يطلب من البنوك المرخصة عدم نشر حساباتها الحتامية السنوية وان لا تتخسل اي اجراء يتعلق بتوزيع ارباحها قبل ان يوافق عليها البنك المركزي .
- د لا يكون للتعليمات والاوامر التي تصدر بمقتضى احكام المادتين ٤٤و٤٤ من هذا القائون مقعسول رجعي ، وتطبق على جميع انواع المعاملات التي تشملها تلك التعليمات والاوامر وحسبالمواحيسه المقررة لها فيهسا.

المادة ٤ ــ تعدل المادة (٤٩) من القانون الاصلي بالغائها والاستعاضة عنها بما يلي : ــ

المادة ٤٩

يجوز للبنك المركزي ان يقـــدم للحكومة سلفة بدون فائدة لتغطية اي عجز مؤقت ناتج عـــن زيادة المصرو فات الحكومية على الواردات شريطة ان لا تزيد السلفةالتي تقدم في اي وقت من الاوقات بمقتضى احكام هذه المادة على (٢٠٪) – عشرين بالمائة ــ من الواردات المحلية المقدرة في قانون الميزانية العامـــة المعمول به عند تقديم السلغة .

المادة ٥ – تعدل المادة (٥٠) من القانون الاصلي بالغائما والاستعاضة عنها بما يلي :

المادة ٠٠

لابنك المركزي ان يشتري ويبيع السندات المسجلة او لحاملها التي تصدوها الحكومـــة او المؤسسات العامة بكفالة الحكومة وله ان يحتفظ بها برسم الحفظ الامين لحساب مالكيها شريطة ان لا تزيد مـــدة استحقاق تلك السندات على عشر سنوات من تاريخ حيازة البنك المركزي لها .

المادة ٦ – يعدل ما جاء في المادة (٥٥) من القانون الاصلي بالغائها والاستعاضة عنها بما يلي : –

لادة ٥٥

1940/1/1

للبنك المركزي ان يقتني ويمتلك ويبيع بالعملة المحلية اسهم وسندات اية مؤسسة ماليـــة او مصر فية تؤسس في المملكة لتطوير سوق رأس المـــال او لضهان الودائع ويشترط في ذلك ان لا يزيـــد مجموع استثمارات البنك المركزي في تلك الاسهم والسندات على (٥٠٪) ــ خسبن بالمائة ــ من مجموع رأسماله واحتياطيه العام.

كمحتين جلسلال

رثيس الوزراء ووزيسر الدفسساع وزير الثقافسة وزير النربيسة **وزیـــــ**ر بالوكالة وزير الانشاء والتعمير صلاح ابو زید خالدالحاجسمن صبحي امين عمرو وزيـــــر وزيـــــر التمويــــن المواصــــلات وزيـــــر الشؤون السياحة والآثار المالي____ة الاجتماعية والعمل سالم مساعده غالب بركات علي حسين عوده احمد الشوبكي

Mi Car 1: La

خى والسين اللفعالى المسترك الملكة للفوالا ترافيا تمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١/١/٥٧٥

نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون المؤقت الآني ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيد المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : ـــ

قانون موقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٥

قانون معدل لقانون البنوك

المادة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون البنوك لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع القـــانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشر هفي الجريدة الرسمية .

المادة ٧ – تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها بعد تعريف عبارة (البنك المرخص) فيها :-(وتعني عبارة (الشركة المالية) اية شركة ينص نظامها الاساسي او عقد تسجيلها على ان من غاياتها تعاطي اعمال البنوك المرخصة او ممارسة اي جزء من تلك الاعمال وبصورة خاصة قبول الو دائع او منح القروض والسلفولا تشمل شركات التأمين التي تفضع لاحكام قافون مراقبة اعمال التأمين المعمول به)،

المادة ٣ ــ يعدل عنوان الفصل الثاني من القانون الاصلي بالغائه والاستعاضة صنة بالعنون التالي : ـــ

الفصل الثاني

ترخيص البنوك والشركات المالية

المادة ٤ – تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها تحت الحرف (د): --(د ــ اذا تخلفت الشركة التي رخص لها بمهارسة الاعمال المصرفية عن ممارسة اعمالها لمدة ستة اشهر من

تاريخ تبليغها الترخيص وللينك المركزي اما ان يلغى الترخيص او ان يمدد العمل به لمدة لا تزيد على سنة اشهر من الشهر اخرى يلغى الترخيص بعدها اذا لم تمارس الشركة اعمالها بصورة منظمة) .

المادة ٥ – تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي بالغائها والاستعاضة عنها بما يلي : –

المادة ٥ - أ - لا يجوز ان يقل رأس المال العامل في المملكة لاي بنك مرخص في اي وقت مـــن من الاوقات عن (٠٠٠ ر ٠٠٠) - خساية الف دينار :

ب - على كل شركة اجنبية رخص لها بالعمل في المملكة كبنك مرخص ان تحول اليها دفعة واحدة بعملة قابلة للتحويل مبلغا لا يقل عن (• • • ر • • •) - خسايـــة الف ديناز قبل ممارسة الاعمال المصرفية .

ج – لايجوزلاي بنك مرخص أن يخفض راسماله المدفوع في المملكه الا بموافقة الينك المركزي، شريطة ان لايقل في اية حالة من الحالات عن الحد المقرر في القفرة (أ) من هذه المادة . د – للبنك المركزي ان يحدد الحد الادنى للنسبة بين حساب راسمال المال والودائع ه

Christian Control

المادة ٦ ــ تعدل المادة (٦) من القانون الاصلي بالغائها والاستعاضة عنها بما يلي : ـــ

1940/1/1

المادة (٦) (أ) على كل شركة مالية ترغب في ممارسة الاعمال المصرفية في المملكة ان تتقدم الىالبنك المركة على خلاف المركة على خلاف المركة على خلاف المركزي بطلب ترخيص، ولا يجوز لها ممارسة تلك الاعمال قبل حصولها على خلاف الترخيص.

ب - اما الشركات المالية التي تمارس الاعمال المصر فية في المملكة اوكان يحق لها ممارستها قبل نفاذ هذا القانون ، والتي لم ترخص عند تأسيسها لدى البنك المسركزي فتعطى مهلة ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون للحصول خلالها على الترخيص السلازم بموجبه لمهارسة الاعمال المصرفية واذا لم تحصل على الترخيص خلال ثلك المدة اصبح الترخيص الممنوح لها وكأنه لم يكن .

(ج) للبنك المركزي ان يطلب من الشركات المالية اية معلومات او احصاءات او تقارير حول اعمالها واوجه نشاطها، وان يقوم بتفتيش قيو دها وحساباتها ، وعليها انتتقيد بالتعليمات والاوامر التي يصدرها البنك المركزي لتنظيم اعمالها بين حين واخر بمقتضى احكام هذا القانون .

(ذ) اذا خالفت اية شركة مالية التعليات والاوامر الصادرة اليها بمقتضى احكام هذا القانون فللينك المركزي ان يتخذ بحقها ايا من الاجراءات التالية :

١ ــ توجيه التنبية الى الشركة للتقيد بتعليات الينك المركزي واوامره :

٢ ــ تعيين مراقب في الشركة للمدة وبالصلاحيات التي يحددها البنك المركــزي
 للاشراف على اعمالها .

منع الشركة من ممارسة بعض الاعمال المصرفية ، او فرض اي تحديد على اي على مناسب عليه .
 عمل ، صر في يحق لها تعاطيه او وضع اي قيد آخر مناسب عليه .

إلغاء المترخيص الممنوح للشركة لمارسة الاعمال المصرفية .

المحشين بط- لمال

زير الدفاع بالوكالة الانشساء والتعمير امي <i>ن عم</i> رو	وزيــــــر	زيــــــر لثقافة والاعـــــــــــــــــــــــــــــــــــ		وزيـــــر التربية والتعليم دُو قان الهنداوي
وزيـــر الشــــؤون الاجماعيـــة والعمل سامي ايوب	وزیــــــة المالیــــــة سالم مساعده	وزیـــــــر السیاحة والآثار غالب برکات	وزيـــــــر المواصــــــلات احمد الشوبكي	رزيــــــر لتمــــويــــــن علي حسن عوده
وزیــــــر الز داحـــــة مروان الحمود	ير الاوقاف والشؤون تسسدسات الاسلاميســة عبد العزيز الخياط	ونالخارجية والم	الاشغال العامسة للشؤ	وزيـــــر الداخليـــة اروت التلهوني
وزير دولة كشؤون و9ـــاسة المـــو زراء راكان عناد الجمازي	العـــــدل	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الداخلية للشسؤون البلديسة والقر ويسسسة محمد عضوب الزبن	وزيــــــــــر الاقتصاد الوطنـــي • • • •

نحى الحسين للسطة على المسالة المسالق أم

يعد الاطلاع على المادة الرابعة من قانون الدفاع عن شرق الاردن لسنة ١٩٣٥ . وبناء على ما قرره بجلس الوزراء بتاريخ ١/١/ ١٩٧٥ نأمر بوضع النظام الآتي : _

نظام دفاع رقم (٤) لسنة ٩٧٤

نظام مراقبة الاعمال الاجنبية

صادر بالاستناد الى احكام المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

المادة ١ ـــ يسمى هذا النظام(نظام مر اقبة الاعمالالاجنبية لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشر ه في الجريدةالرسمية.

- المادة ٢ ــ لغايات هذا النظام تعني كلمة (شخص) حيثًا وردت فيه الشخص الطبيعي والشخص المعنوي بمـــا في ذلك الشركات العادية .
- المادة ٣ مع مراعاة ما ورد في المادة (٦) من هذا النظام لا يجوز لاي شخص اجنبي تعاطي الاعمال النجارية في المملكة سواء بصفته الشخصية او بالانابة او الوكالة عن شخص آخر او بالاشتراك في شركات عاديــة او المساهمة في شركات مساهمة ما لم يحصل على موافقة خطية بذلك من رئيس الوزراء ولرئيس وزراء الغاء موافقته هذه فياي وقت اذا تطلبت المصلحة العامة ذلك .
- المادة ٤ لا تسري احكام المادة (٣) من هذا النظام على الاشخاص الاجانب اللين كانوا يتعاطون العمل التجاري في المملكة بصفتهم الشخصية أو بالانابة أو الوكالة عن اشخاص آخرين أو اشتركوا أو ساهموا في شركات عادية أو مساهمة قبل تنفيذ نظام للدفاع رقم (٤) أسنة ١٩٤٨ (نظام مراقبة الاعمال الاجنبية) ويعتبر ون في حكم من نال موافقة رئيس الوزراء من تاريسخ تعاطيهم العمل التجاري في المملكة . غير أنه لرئيس الوزراء الغاء موافقته تلك في أي وقت أذا تطلبت المصلحة العامة ذلك .
- المادة ٥ ـــ لا يجوز الساح لاي شخص اجنبي بممارسة العمل التجاري في المملكة بايـــة صورة من الصور اذا كان ذلك العمل يعتمد او يقتصر فقط على استيراد السلع الى المملكة وعلى الاتجار بها فيها .

ب ــ اقامة المشاريع السياحية في المملكة على ان تتقرر الصفة السياحيـــة للمشروع بمقتضى احكام قانون تم ــ تشجيع الاستثبار المعمول به او اي قانون يحل محله .

ج — القيام بالمدراسات العلمية والفنية لصالح حكومة المملكة ولاغراض تقديم الاستشارات اليها بناء على تكليف منها ، على ان لا يسمح لاي شخص اجنبي يقوم بتلك الدراسات باستيراد اية بضائع او سلع او سيارات او اية مواد اخرى مهما كان نوعها الى المملكة وذلك باستثناء التجهيزات العلمية والادوات واللوازم الفنية التي تستعمل في الدراسات التي تقوم بها والاستشارات التي تقدمها .

المادة ٧ – على اي شخص اجنبي سمح له بتعاطي الاعمال التجارية في المملكة سواء بعد حصوله على موافقة رئيس الوزراء بمقتضى احكام المادة (٣) من هذا النظام او بدون الحصـــول على تلك الموافقة بمقتضى احكام المادة (٣) منه ، وقبل تعاطي او ممارسة اي عمل من تلك الاعمال ان يحول الى المملكة بالعملة الصعبة عن طريق بنك مرخص رأسماله او قيمة حصته في الشركات العادية او مساهمته في الشركات المساهمة حسب مقتضى الحال ، ويشترط في ذلك ان لا يقل المبلغ الذي يتم تحويله الى المملكة في اية حالة من تلك الحالات من قبل الشخص المطبيعي الواحد عما يعادل خمســة الاف دينار ومن قبل الشخص المعنوي الواحد عما يعادل عشرة الاف دينار .

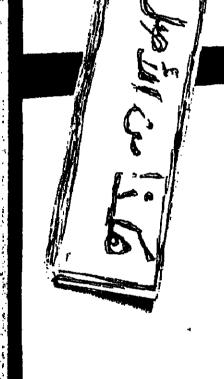
المادة ٨ ـــ لا تحبول ولا تنقل ملكية الاسهم في الشركات المساهمة المحدودة في المملكسة ، كما لا تحول الحصص في الشركات العادية فيها من شخص اردني الى شخص اجنبي الا بعد موافقة رئيس الوزراء الخطية .

المادة ٩ ــ تحول قيمة الاسهم او الحصص في الشركات المساهمة او العادية في المملكـــة والمني يتم تحويلها او نقل ملكيتها الى شخص اجنبي عن طريق بنك مرخص بالعملة الاجنبية التي يوافق عليها البنك المركزي الا اذا كان التحويل او نقل الملكية للاسهم او الحصص قد تم بين شخصين اجنبين يقيمان خارج المملكة

المادة ١٠ - يمنع اخراج اي رأسمال او ارباح او فوائد تعود لاي شخص اجنبي من المملكـــة ما لم يكن قد حول اليها اصلا رأس ماله او مبلغ حصته او مساهمته في الشركات العادية او المساهمة وفقا للمبالغ والشروط والاحكام المنصوص علبها في هذا النظام او بمقتضى اي نظام سابق كان يشترط مثل ذلك التحويل.

المادة ١١ ــ يخصع تحويل اي راس مال او ارباح اوفوائد تعود لايشخص اجنبي في جميع الاحوال وبدوناي استثناء للتعليمات التي يصدرها البنك المركزي بمقتضى قانون مراقبة العملة الاجنبية او اي قانون اخر يحل محله.

المادة ١٧ ــ كل من يخالف احكام هذا النظام او يتخلف عن القيام باي واجب من الواجبات المطلوبة منه بمقتضاه يعاقب بالعقوبائ المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون الدناع لسنة ١٩٣٥ وذلك بالاضافة الى اية عمقوبة تبعية يجب فرضها عليه كاغلاق المحل والمصادرة ٢



A STATE OF THE PARTY OF THE PAR

الحثين بطسلال

الاقتصادالوطني

عن الحسيق لللعل من الملك للالا بداها تميه

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبنا على ١٠ قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١/ ١٩٧٥/١ نأمر بوضع النظام الآتي :–

نظام رقم (٥) لسنة ١٩٧٥

نظام معدل لنظام كادر ضباط

القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ ـــ يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام كادر ضباط القوات المسلحــة الاردنية لسنة ١٩٧٥) ويقرأ منع النظام رقم (٨) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من ثاريخ ١/١/٥٧٩٠ .

المادة ٢ ــ يلغى الكادر المحق بالنظام الإصلي ويستعاض عنه بالكادر الملحق بهذا النظام .

1940/1/1

رثمساسة المسوزراء

رئيس الوزراء ووزير والدفاع بالوكالة وزيـــر الثقـــافة وزير التربيسة وزير الانشـــــاء والتعمــير صبحي امين عمرو صلاح ابو زيد خالد الحاج حسن وزيــر الشــؤون وزيــــــر السياحةوالآثار وزیــــــــر التمویــــــــن الاجتماعية والعمل المنشواصسلات سامي ايوب غالب بركات احمد الشوبكي علي حسن عوده وزير دولــــــة وزير الاوقاف والشؤون ر وزير دولية وزير دولية وزير الاوقاف والشؤون وزير الساست والشؤون الخارجية والمقدسات الاسلامية الزراعبية الزراعبية ثروت التلهوني محمود الحوامده صادق الشرع عبد العزيز الخياط مروان الحمود وزيــــــر وزيرالداخليةالشؤون وزيـــــر وزيــــر وزير دولة لشؤون الاقتصاد الوطـــني البلديــة والقروية الصحـــــة العـــــــــدل رئـــاســة الوزراء الاقتصاد الوطـــني البلديــة والقروية الصحـــــــة العـــــــــــدل رئـــاســة الوزراء

محمد عضوب الزبن طراد سعو د القاضي ناجي حسين الطراونه راكان عناد الجازي

المادة ١٣ ـ يلغى نظام الدفاع رقم (١٤٢) لسنة ١٩٧٣ (نظام مر اقبة الاعمال الاجنية) .

المحشين بطسسلال 1940/1/1

رئيس للوزراء ووزير الدفاع بالوكالة الثقافة والاعلام وزير الانشاء والتعمير صلاح ابو زید صبحي امين عمرو وزيسر الشؤون السياحة والآثسار الاجتماعية والعمل احمد الشوبكي علي حسن عوده ســالم مساعده غالب بركات سسامي ايسوب وزير الاوقاف والشؤون وزيسر دولسة السداخليسة للشؤون الخارجية الأشغال العسسامة والمقدسات الاسلاميسة الزراحـــة ثروت التلهوني صآدق الشرع محمود الحوامده مروان الحمود عبد العزيز الخياط وزير الداخلية للشؤون وزير دولة لشؤون

محمد عضوب الزبن طراد سعود القاضي ناجي حسين الطراونة راكان عناد الخازي



كادر ضباط القوات المسلحة الاردنية والامن العام والمخابرات العامة

Spain Co. 1.

نحى الحسيق الفاف سي الملكة العلاقية المائمية

بمقتضى المادة (۱۲۰) من الدستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ۱ /۱۹۷۵/۱ نامر بوضع النظام الآتي : ــ

نظام رقم « ٦ » لسنة ١٩٧٥

نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

صادر بمقتضى المادة «١٢٠» من الدستور

الادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع النظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طــرأ عليه من تعديـــلات كنظام واحد ، ويعمـــل به من تاريخ نشرة في الجربدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٢٦) من النظام الاصلي باضافة ما يلي الى آخر الفقرة (ج) منها :

(على انه يجوز لرئيس الوزراء بعد الاستئناس برأى كل من الوزير المحتص ووزير الصحة ورئيس ديو ان الموظفين اعفاء المرشح اذا كان كفيفاً من الشرط الخاص بسلامة العينين وذلك في الحالات التي لا تتطلبها طبيعة عمل الوظيفة التي سيعين فيها وكان المرشح الكفيف حاصلا على درجة جامعية او شهادة اختصاص من جامعة معترف بها).

الحثين بطسلال

1940/1/1

زير الدفاع بالوكالة ـــاء والتعمــــير مين عمرو		زير الثقافـــة والاعلام صلاح ابو زيد	وزیــــر و النقـــــل خالد الحاج حشن	وزيـــــر التربيةوالنعليم ذوقان الهنداوي
وزيـــر الشـــؤون الاجماعيـة والعمل سامي ايوب	وزیـــــــة المالیــــــة سالم مساعده	وزیــــر السیاحـــة والآثار غالب برکات	وزيـــــــــر المو اصـــــــلات احمد الشوبكي	وزيـــــــــــر التمـــــــو ين علي حسن عوده
وزیـــــــ الزراعـــــة مروان الحمود	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزيـــر دولـــة للشؤون الخارجية صادق الشرع	- • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزير دولةلشؤون رئاسة الوزراء	[وزيـــــر العــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيـــر الصــحــة طرادسعودالقاضي	وزير الداخليــة للثؤون الهلديــة والقرويــــة محمد عضوب الزبن	وزيــــــــــر الاقتصاد الوطـــني

0	<u>.</u> !	٧٢	٨	هر ه	واضبالسنة انكامسة باللديناو	
07	م م	·	>	94	راتب السنة الرابعة باللدينار	
٥٢	o >	,	*	*	راتب السنة الثالثة بالدينار	الراتب الشهري باللدينار ۱۸۰ ۱۷۰ ۱۹۰
0.7	٧٥	:	Υ,	>.4	راتب السنة الثانية بالدينار	الرتباء مع يو موريق أول موريق أول موريق مورية مورية مورية مورية
0	10	3.	3.	*	راتب السنة الأولى بالدينار راتب السنة	

قرار رقم (۱) لسنة ۱۹۷۵

قرار اجور العمل الاضافي المعدل

لموظفي الجمارك والدوائر الاخسرى

صادر بمتنفسي المادة (١٤٢) من قانون الجمارك والمكوس رقم ١ لسنة ٦٣

المسادة ١ ... يسمى هذا القرار (قرار اجور العمل الاضافي المعدل لموظفي الجمارك والدوائر الاخرى لسنة ١٩٧٥) ويقر أ مع القرار رقم (١) لسنة ١٩٦٥ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٨٨٦) والمشار اليه فيما يلي بالتمر ار الاصلي وماطراً عليه من تعديل كقر ار واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المسادة ٢ .ــ تاني المادة السادسة من التمر ار الاصلي ويستعاض عنها بالنص التالي :

تهِ زع - عصياة مايستو فيه مركز جمرك العقبة من اجور العمل الاضافي بمقتضىالمادة (١٤٢) المعدلة من قانون الجهارك والمادة الرابعة من هذا القرار وفقاً لما يسلي :

- أ توزع -حسيلة المعاملات المنجزة في دائرة ميناء العقبة مناصفة بين موظفي الجمارك ودائرة مينـــاء
- ب تو زع حصيلة المعاملات المنجزة في دائرة المنطقة الحرة مناصفة بين موظفي الجــــهارك ودائرة المنطقة الحمــــرة •

السادة ٣ ــ تلغى المادة السابعة من القرار الاصلي ويستعاض عنها بالنص التالي :

المسادة ٧:

تحبول حصة كل من من موظفي دائرة ميناء العقبة وموظفي دائرة المنطقة الحرة في نهاية كل شهــــر وضمن الشروط المنصوص عليها في المادتين (٨و٩) من هذا القــــر ار ٠

نى الحسيق لفعل ملك الملكة للواد سيراها تميد

يمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/١/٥ نأمر بوضع النظام الاتي :

نظام رقم (٧) لسنة ١٩٧٥

نظام معدل لنظام بدل الارشاد على السفن

صادر بمقتضى المادة ٦ من قانون ميناء العقبة رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام بدل الارشاد على السفن لسنة ١٩٧٥) ويقر أ مع النظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية •

المادة ٢ ــ تلغى المادة (٨) من النظام الاحلي ويستعاض عنها بما يلي:

٨ -- يضاف مبلغ عشوين دينار عن كـــل ساعة يقضيها المرشد على ظهر السفينة بعد نصف الساعة الاول من صعود المرشد الى ظهر السفينة اذا كان التأخير ناتجا حــن سبب يتعلق بالسفينة وتعتبر كسور الماعة ساعة كاملة .

أمحت يطلل

دئيس الوزراء ووزير للدفاع بالوكالة

وزير الانشاء والتعمير

1940/1/1

در. التربيســة والتعليم الثقافة والاعلام ذوقان الهنداوي صلاح أبو زيد

صبحي امين عمرو وزيـــــر الشـــؤون التمويـــــن السياحة والآثار الاجتماعيسة والعسمل علي حسن عوده غالب بركات

سامي أيوب وزيسر دولسة وزير الاوقاف والشؤون الشؤون الحارجية والمقسدسات الاسلامية ثروت التلهوني صادق الشرع عبد العزيز الخياط مروان الحمود

--ر وزير الداخليسة للفؤون وزيــــ ولله الشؤون وزير دولة الشؤون الاقتصاد الوطني البلديـــة والقرويـــة الصحــ محمد عضوب الزبن طراد سعود القاضي ناجي حسين الطراونه راكان عناد الجازي

